

العولمة واثرها على القطاع الخاص

م.م. رضي محمد علي البلداوي

المقدمة

كثُر الحديث في السنوات الاخيرة، وخاصة نهاية القرن الماضي، حول العولمة ومفهومها وسماتها وتداعياتها وعلاقتها بالرأسمالية وتطورها ونتائجها، وما يجري في العالم من تغيرات وتحولات على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما تم الربط بينها وبين ما يجري من تطورات في انظمة المعلوماتية والاتصالات، والتطور العلمي والتكنولوجي.

وبدا كأن ابواب البحث والتحليل تكاد ان تغلق، وان كل مايمكن ان يقال ويكتب في هذا الموضوع قد انجز وخاصة بعد ان اعلن الفيلسوف (الامريكي الجنسية-الياباني الاصل)(فوكوياما) في كتابه (نهاية التأريخ)حيث ان هذه الفكرة قد راقت لليبراليين الجدد،وبعض(نخب العولمة)في بلدان العالم الثالث .

الا ان العديد من الباحثين العرب والاجانب لا يزالون على اعتقاد بأن ثمة مواضيع كثيرة لاتزال تحتاج الى المزيد من البحث والتحليل، منها العولمة وتأثيراتها وما يرتبط بذلك من مسائل تتعلق بما آلت اليه العولمة ومستقبل النظام الرأسمالي، فضلا عن علاقة ذلك بالتنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة اثرها على القطاع الخاص الذي سيكون محور اهتمامنا في هذا البحث والذي نأمل ان يكون محرضا لبحوث ودراسات اعمق، وفهم اوسع لقضايا العولمة والجديد الذي آلت اليه العولمة مطلع القرن الحادي والعشرين، واعني بالتحديد حدثين هامين: الاول يتعلق بالكشف عن الطبيعة الشرسة للعولمة المعاصرة عندما تحولت الى العسكرية بعد احداث ايلول ٢٠٠١

في الولايات المتحدة الامريكية واعلانها الحرب على الارهاب، والثاني الازمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة التي انطلقت من مركز الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة الامريكية) عام ٢٠٠٨ وما تلاها من تداعيات، وهذا يؤدي الى وضع العولمة في اطار التغيرات والتحويلات الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم، وليس معنى هذا ان العولمة ستنتهي الى الابد، لكن من المؤكد على الدول التي وضعت ايدولوجية العولمة عليها ان تتطلق لبحث مذهب جديد يقوم على كفالة الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، بحيث لا يطلق العنان لقوى السوق، ولا يلغي دور الدولة الاقتصادي الذي له الاثر الكبير على جميع الاصعدة الاخرى

(١) د. صالح الرقب (بين عالمية الاسلام والعولمة) بحث مقدم الى مؤتمر التربية بعنوان (التربية في فلسطين ومتغيرات مصر) ٢٠٠٤م.

تعريف العولمة اصطلاحاً:

ان تعريف العولمة اصطلاحاً ليس بالامر الهين، وذلك لان هذا اللفظ لم تكتمل ملامحه ولم يتحدد بعد تحديداً نهائياً، وان تواصل الخلاف حوله بسبب تعدد المنطلقات واختلاف المصالح

والغايات، اضافة الى ان العولمة نفسها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة . وسنذكر بعض تعاريفها الاجنبية والعربية:-

يعرفها (مارتن وولف) بأنها: (عملية تحرر تاريخية من اسر الدولة القومية الى افق الانسانية ومن نظام التخطيط الصارم الى نظام السوق ومن الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة الى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والامم جميعاً وتحرر من التعصب لايديولوجية الانفتاح على مختلف الافكار، وتحرر من كل صور اللاعقلانية العلم وحياء الثقافة .

ويعرفها (توماس فريدمان) على انها: (توسيع النموذج الاقتصادي الامريكي وفسح المجال ليشمل العالم كله أي ان العولمة تساوي الامركة) .

ويشير تقرير التنمية البشرية في دول العالم الثالث الى ان العولمة توسع لفرص التقدم غير مسبقة للبعض، ولكنها تؤدي الى انكماش تلك الفرص بالنسبة للآخرين والى تآكل الامن البشري فهي تدمج الاقتصاد والثقافة والحكم لكنها تقتت المجتمعات، فالعولمة في هذه الحقيقة تسعى مدفوعة بقوة السوق التجارية الى تعزيز الكفاءات الاقتصادية وتوليد النمو وادرار الارباح ولكنها تغفل اهداف العدل والقضاء على الفقر وتعزيز الامن البشري .

وقد وصفها الكاتب الامريكي (وليم جريدر) (بأنها آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية العالمية، وانها قادرة على الحصاد والتدمير، وانها تتطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة، وبقدر ماهي منعشة فهي مخيفة، فلا يوجد من يمسك بدفة قيادتها، ومن ثم لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهها) .

نلاحظ من خلال تباين تعاريف العولمة انها مصطلح حديث في مجال التجارة
والمال والاقتصاد ثم اخذ الحديث عنها بوصفها نظام يدخل جميع
المجالات (التجارية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية) حتى بدأ يتضح لها وجه جديد هو
(العسكرة) . وكما اطلق عليه الرئيس بوش الاب (النظام العالمي الجديد والذي يعني نظام
صاغته قوى الهيمنة والسيطرة الغربية لاحداث نمط سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي
واعلامي واحد، وفرضه على المجتمعات الانسانية كافة .

الفرع الثاني: نشأة العولمة:

العولمة ليست ظاهرة جديدة او وليدة القرن العشرين، وانما هي ظاهرة قديمة وقد تبلورت صورتها الواضحة في فترة انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية وتفكك المنظومة الاشتراكية، وانفراد الولايات المتحدة لقيادة العالم كقطب وحيد وقد قسمت نشأة العولمة الى عدة مراحل تاريخية متتابعة:

الاولى: بدأت هذه المرحلة في عصر الفراعنة عندما امتد نفوذهم واتسعت اهتماماتهم بالبلاد المجاورة من خلال فتوحاتهم ورحلاتهم الى بلاد(بونه-الصومال حالياً)وبلاد الشام^(١) .

(١) منندیات ستار تایمز، العولمة واهم تكتلاتها، بحث منشور على الانترنت، ٢٠١٦/٣/٣٠

وكذلك بدأت في الوضوح أكثر في الفترة ما بين ١٨٧٠م - ١٩١٤م، وذلك لمرافقتها انخفاض تكاليف النقل بسبب تحول النقل البحري من السفن الشراعية الى السفن التجارية واستخدام سكك الحديد، وانخفاض الرسوم الكمركية وانفتاح الاسواق وحرية التجارة تلبية لاحتياجات الدول الاستعمارية، وتوقف زحف العولمة بسبب الحربين العالميتين .

اما المرحلة الثانية: المرحلة التي انتهت بها الحرب العالمية الثانية والتي كانت نتائجها سيادة نظام القطبية الثنائية ونشوب الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، حيث يدعي كل منهما نجاح افكاره في قيادة العالم .

وفي بدايـة هـذه المرحـلة عقد مؤتمـر (بريتون وودز) (Bretten Woods) عام ١٩٤٤م التي افضت مناقشاته الى تأسيس مؤسستين من مؤسسات النظام العالمي الجديد لما بعد الحرب وهي (البنك الدولي) و (صندوق النقد الدولي) فأصبحتا فيما بعد من مؤسسات العولمة وادواتها الفاعلة .

اما المرحلة الثالثة: بدأت مع بداية العقد التاسع من القرن العشرين حيث جرت احداث تاريخية مهمة وضعت العالم على اعتاب تغيرات عميقة اهمها:

١- حرب اخراج العراق من الكويت و اعلان بوش الاب رئيس الولايات المتحدة الامريكية بعدها عن اقامة نظام عامي جديد .

٢- انتهاء الحرب الباردة بأنھیار الاتحاد السوفيتي، والتطبيق العملي لبرنامج التحول نحو اقتصاد السوق في اطار (وفاق واشنطن) الذي قام بين حكومة الولايات المتحدة وصندوق

النقد الدولي والبنك الدولي، لتسهيل التحول نحو اقتصاد السوق، والانخراط في الاقتصاد العالمي والالتحاق بالعولمة^(١).

وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي تم استكمال مؤسسات العولمة لاقامة منظمة التجارة العالمية وتأسيس الشركات متعددة الجنسيات التي لاتعرف الحدود.

المطلب الثاني: اهداف العولمة:

لقد روج دعاة العولمة في الغرب وعملائهم في المنطقة العربية والبلدان النامية مجموعة من المقولات لصالح العولمة منها: ان العولمة تبشر بالازدهار الاقتصادي والتنمية والرفاهية لكل الامم والعيش الرغيد، ونشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات والافكار، ولكن سرعان ما اكتشف الباحثون والمفكرون ان تلك المقولات ما هي الا شعارات استهلاكية جوفاء، وقد وصفت العولمة بأنها طوفان كاسح لن يقف في طريقها رافض، الا اذا كان يملك سد منيعاً يهزم ويلاتها ويسخرها لنفسه، ان نظام العولمة يدعم الاقوياء ويطحن الضعفاء .

ومن الاقوال التي تؤكد المخاطر الجدية للعولمة على مقدرات الحكومات والشعوب ماجاء في كلمة الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) القاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٠٠م، حيث قال:

(١) د. منير الحمش (رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية)، العولمة وتأثيراتها، بحث منشور على

وتتلخص الاهداف السياسية بمايلي:

١- فرض السيطرة الغربية على الانظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها، والتحكم وصناعة القرار السياسي في دول العالم لخدمة المصالح الامريكية والقوى الصهيونية المتحكمة في السياسة الامريكية ولو استدعى ذلك استخدام القوى والتدخل العسكري .

٢- اضعاف فاعلية المنظمات والتجمعات السياسية الاقليمية والدولية كقوى مؤثرة في الساحة ومنها منظمة الدول الامريكية، الجامعة العربية، منظمة المؤتمر الاسلامي . . . الخ .

٣- قتل روح الانتماء الوطني، فالعولمة نظام يقفز على الدولة والوطن والامة، واستبدالها بالعالمية لانه نظام يفتح الدود امام الشبكات الاعلامية، والشرؤكات متعددة الجنسيات، ويزيل الحواجز امام كل انواع الغزو .

٤- اضعاف دور الاحزاب السياسية في التأثير في الحياة السياسية في الكثير من دول العالم .

٥- احداث تجزئة داخلية في الدول حتى ينشغلوا بانفسهم، وخاصة الدول ذات الاطياف المتنوعة .

ثالثاً: الاهداف الثقافية:

اخطر اهداف العولمة هو ما يعرف بالعولمة الثقافية فهي تتجاوز الحدود التي اقامتها الشعوب لتحتمي كيان وجودها، وماله من خصائص تأريخية، وقومية، وسياسية، ودينية، وتحتمي ثرواتها الطبيعية .

ان العولمة تنفي الثقافة من حيث المبدأ، وذلك لان الثقافة التي يجري تسييدها من خلال العولمة تعبر عن عداء شديد لاي صورة من صور التمييز وتريد الثقافة الغربية من

- ١- القضاء على التعليم الديني والثقافي وخاصة الاسلامي .
- ٢- التشكيك في المعتقدات الدينية وطمس المقدسات لصالح الفكر المادي الغربي .
- ٣- استبعاد الديانات واقصائها عن الحكم والتشريع، وعن التربية والاخلاق وافساح المجال للنظم والقوانين والقيم الغربية من خلال اثارة الشبهات والشكوك حولها .
- ٤- تحويل المناسبات الدينية الى مناسبات استهلاكية، وذلك بتفريغها من القيم والغايات الايمانية الى قيم السوق الاستهلاكية .

المطلب الثالث: حقائق حول العولمة:

نتناول في هذا المطلب بعض الحقائق التي تخص العولمة، وذلك لاهميتها واثرها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لتعم الفائدة وتكون اكثر وضوحاً للقارئ، هي:

اولا: العولمة والدولة والسيادة:

لايكن جوهر العولمة في مظهرها، بقدر ما هو في مضمونها، كونها تمثل مشروعها الايديولوجي في طرح مشروع (الدولة المعاصرة) في ظل تدفقات العولمة وتجلياتها .

يقول المفكر الاجتماعي السيد يسين، ما اطلق عليه فكرة اختطاف الدولة، وهذا الاختطاف للدولة يراه في عصر العولمة ظاهرة جديدة له صور متعددة فقد يتم من خلال انتخابات ديمقراطية ينجح فيها حزب سياسي معين يفرض ايديولوجيته على الدولة والمجتمع معاً^(١) .

(١) د م م ٠ منير الحمش، العولمة وتأثيراتها، مصدر سابق .

الا ان العولمة المعاصرة لاتتيح (اختطاف الدولة) فقط عن طريق ديمقراطية مشوهة وانما هي تعمد عن قصد وتصميم الى تصغير الدولة، وتغيير دورها ووظائفها، وخاصة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لسيادة ايدولوجية السوق، الذي ينمي دور الشركات متعددة الجنسيات، وهذا يعني على الدولة النامية ان تفكك نفسها، وتسلم وظائفها، لتتولاها الشركات العملاقة او المؤسسات الدولية الناطقة بأسمها، فعندما ترضى الدولة بنفسها الانخراط بالنظام العالمي الجديد يعني انها تسلم اهلها للاجنبي ليفعل بهم ما يشاء •

ثانياً: العولمة والسوق والديمقراطية:

هذه الثلاثية (العولمة والسوق والديمقراطية) هي اساس الدعوة الامركية من اجل الحفاظ على طابعها العالمي، وان الاسواق مطلب بشري عالمي وليس تنظيم اقتصادي داخلي.

ان الاسواق الحرة ضرورية ولكنها ليست كافية للديمقراطية،ولذلك نلاحظ دولة ديمقراطية ولا يوجد فيها قدر من الاسواق الحرة التي تدعو لها العولمة،كما نلاحظ دولة مغلقة كلياً أمام العالم الخارجي وليست استبدادية او دكتاتورية،لذلك نرى ان حكومات الاسواق الحرة اخفقت في تحقيق اهدافها وذلك لاعتمادها مبدأ(دعه يعمل دعه يمر)،وهذا يؤدي الى سياسات محابية لفئات معينة من السكان على حساب الاغلبية ويولد كل ما من شأنه ان يزعزع الاستقرار الداخلي وتهديد السلم الاجتماعي،وتعزيز سلطة الاغنياء بينما حرية الاسواق على المستوى الدولي تجري لصالح الدول الغنية المتطورة مستخدمة المؤسسات الدولية لاتخاذ القرارات البعيدة عن الديمقراطية لصالح الدول الصناعية المتقدمة، مما يزيد الفجوة بين دول الشمال (الدول الغربية)والجنوب (دول العالم الاخرى)،وبهدد الاستقرار والامن الدوليين،والمسألة ليست القصور الديمقراطي في ادارة

العولمة وانما في جوهر وطبيعة العولمة الرأسمالية الشرسة، التي تعزز الرأسمالية الاحتكارية، واحكام سيطرتها على اقتصادات العالم •

ثالثا: العولمة والمجتمع المدني:

بغض النظر عن مساوئ العولمة فقد ازداد تأثير مؤسسات المجتمع المدني واخذت تلعب دور منشود، ولاسيما في عملية التنمية، ويمكن ملاحظة التأثير الايجابي لمؤسسات المجتمع المدني عبر ثلاثة اطر هي: الخدمات التي تمنحها، والشراكة التي تنشدها، والعمل التعبوي الوطني والقومي التي تقوم به لتحريك المواطنين، ولايهم ان اكانت هذه المنظمات دفاعية او حقوقية، او مختصة في قضايا المرأة او الفئات المهمشة او معنية بقضايا الفقر او غيرها، فأن اساس هذه المؤسسات ينبع من فكرة المبادرة الذاتية للأفراد، لقناعتهم واتحادهم، خصوصا إذا كانت مستقلة عن القطاعين الحكومي والخاص ومتميزة عنها، الامر الذي يطلق على بعضهم عليها القطاع الثالث او القطاع المستقل او القطاع التطوعي او غيره من التسميات •

ان مؤسسات المجتمع المدني في الغرب اصبحت قوة ضغط على الحكومات لاتخاذ القرارات، لاسيما في بعض الميادين حتى باتت الحكومات لاتتخذ أي من القوانين والقرارات دون الرجوع الى مؤسسات المجتمع المدني، واستماع ارائها وملاحظاتها في هذا الخصوص، فأن البلدان النامية لاتزال تطمح للاعتراف بها اولا ومن ثم سماع رأيها فيما يتعلق بالبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ثانياً، وتعزيز كياناتها المستقلة ثالثا (١) •

تقوم فلسفة المجتمع المدني على استكمال دور الحكومات والجهات الرسمية في تقديم البرامج والسعي لحل المشكلات القائمة، وذلك من خلال العمل التطوعي للنهوض

(١) عبدالحسين شعبان، العولمة رب ضارة نافعة www.ankawa.com ٢٤/٢/٢٠١٦

نلاحظ كيف تم زيادة الارهاب بزيادة التطور التكنولوجي،ولو بحثنا في بقية وجوه العولمة لوجدنا نفس النتيجة،أي ان زيادة الارهاب مع زيادة نشاط العولمة بحيث يكون تناسبها طردياً .

(١) موقع على الانترنت www.albankaldawli.org ٢٠١٦/٣/٣١

وقد عرف القطاع الخاص بوضوح في القول اذا كان القطاع العام هو كل ماتعود ملكيته للدولة وتديره بمعرفتها ووسائلها وبالتالي تكون ملكيته لكافة المواطنين مجتمعين، فأن القطاع الخاص هو كل ما يملكه المواطنون متفرقين ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم وتحت مظلة سلطة الدولة .

اما العولمة فهي تدعو الى خصخصة الشركات والمنشآت العامة وتحويلها الى القطاع الخاص وخضوع اقتصاد الدولة للقطاع الخاص وابعاد دور الدولة فيه، واعتبار كل الاقتصاد العالمي يرتبط بالشركات متعددة الجنسيات وهي التي تحدد فواصل اقتصاد الدول وربطها في تبعية اقتصادية مع الغرب والولايات المتحدة الامريكية .

ومن خلال دراسة العولمة واثرها على القطاع الخاص نستطيع ان نقول ان العولمة عرفت القطاع الخاص بأنه: المحرك الاساسي للتنمية وصنع الاقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والذي تقوده المؤسسات العالمية والشركات متعددة الجنسيات .

الفرع الثاني: القطاع الخاص والعولمة:

يواجه القطاع الخاص الكثير من التطورات الاقليمية والعالمية التي تحمل في طياتها العديد من التحديات والمخاطر، مثلما تحمل ايضاً فرصاً وافاقاً واسعة للنمو والتطور والتقدم، ولعل ابرز هذه التطورات هي العولمة وما يتزامن معها من متغيرات على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والاعلامية، والثقافية، والانسانية، حيث ان العولمة هي التي تزيد من حدة التنافس بين الدول والشركات في الاسواق الداخلية والخارجية، بحيث تستطيع الشركات والمؤسسات القوية والكبيرة تحقيق معدلات نمو ايجابية، بينما لاتستطيع الشركات والمؤسسات الصغيرة وغير الكفاء فعل ذلك مما يؤثر على مستوى ادائها ووجودها .

العولمة تعمل على اتساع الاسواق وانفتاحها، وزيادة التصدير والانتاج المتبادل، وزيادة الدخول ونقل التكنولوجيا المتطورة وتوطينها، بحيث ستكون الشركات الخاصة الاكثر كفاءة ومرونة والقادرة على التجاوب مع متطلبات العولمة بمرونة وانفتاح وهي الاكثر قدرة على اغتنام الفرص التي تنتجها العولمة وتسخيرها لفائدتها الخاصة، من خلال دمج السياسة الاقتصادية بمكوناتها وخاصة القطاع الخاص .

وللاشارة الى ان توافق أي دولة اقتصادياً مع النظام العالمي الجديد (العولمة) واندماجها فيه للتمتع بفرصه وفوائده وتجنب قيوده واضرارها، مشروط اولا واساساً بأعادة هيكلتها لبنياتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية، والفكرية، وفقاً لمبادئ السوق الرأسمالي وقوانينه ومتطلباته، سواء تناسب ذلك مع ظروف هذه الدولة واوضاعها وقدراتها او تعارض معها لان المهم في النهاية الا تبقى أي دولة مغردة خارج سرب العولمة ذات الملامح والاهداف الامريكية ^(١) .

يتفق الفقهاء والمفكرين العرب وفي كل الاصعدة ان العولمة تولد عدداً من المخاطر للبلدان النامية، الى جانب ما تعد به او تولده من مكاسب، فبحجة المنزلة العالية في سلم الاعتبار للتدفقات المالية والتقنية والمكاسب، تتم التغطية على بعض الحقائق الجوهرية او في احسن حال التقليل من شأنها .

ومن هذه الحقائق التي يناقشها المفكر الاقتصادي يوسف الصائغ هي ان كل دولة وطنية، بما في ذلك بل وبخاصة الدول الصناعية المتقدمة التي تبشر بالعولمة، تتمسك بترابها الوطني

(١) د. عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، المدخل الى الفكر السياسي الحديث والمعاصر، ج٢، بدون تأريخ الطبع، ص ٢٢٠.

(١) القطاع الخاص والعولمة، بحث منشور على الانترنت ٢٤/٣/٢٠١٦.

المطلب الثاني:

علاقة القطاع الخاص بالدولة في الدول النامية .

الحديث عن دور القطاع الخاص ودور الدولة وعلاقتها به في ظل العولمة التي تستند بشكل رئيس في تطورها الى الكيانات الاقتصادية الخاصة، حيث تتبنى مفاهيم اقتصادات السوق الحر الذي يفتح المجال لصالح المبادرات بعيداً عن هيمنة الدولة .

العولمة جاءت لتحلي افكار تحرير الاسواق مع تهذيب الافكار المتعلقة بدور الدولة في ظلها والتي تقصرها على حفظ الامن الداخلي والخارجي وتحقيق العدالة، وعليه فأن الحفاظ الدولة في ساحة العولمة يكون مرتبطاً بضرورة مد الدولة يدها الى القطاع الخاص كي تعينه وتشجعه على القيام بمهمته، من هنا نستطيع القول ان العولمة وان كانت تشجع النشاط الفردي وتمجده، الا انها لاتلغي في نفس الوقت نشاط الدولة، بل تحدده في مجالات معينة وتطلق يد القطاع الخاص في باقي المجالات بحيث يقتصر دور الدولة على وظيفة المراقب او المنظم لانشطة هذه الكيانات، من هنا فأن السياسات الاقتصادية في الدول المختلفة تشهد الان تحولاً كبيراً في الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق الذي يشجع القطاع الخاص ويؤكد وجوده على مسرح الحياة الاقتصادية .

ان تشجيع القطاع الخاص في ظل العولمة يكون مبنياً على ان تتلاحق الدول الى تقديم المزايا والتشريعات المتنوعة التي تبين جدية الدولة في جذب القطاع الخاص الوطني والاجنبي (الاستثمارات الاجنبية)، كما تعمل على تهيئة البنية الاساسية التي تساعد على القيام بالانشطة الاستثمارية، كما تعمل على منحه من الاعفاءات الضريبية لفترات استثنائية تصل الى عشرة سنوات . ان القطاع الخاص لم يقتصر دوره على الانشطة الانتاجية والتوزيعية للسلع والخدمات، ولكنه يقوم بأعمال كانت حكراً على

الدولة، الا وهي مشروعات البنية الاساسية كالمطارات ومد شبكات الماء والكهرباء والتعليم .

ان زيادة دور القطاع الخاص ليست مطلوبة لذاتها، وانما لما تحققه المنافسة والكفاءة من ترشيد في استخدام الموارد الاقتصادية، كما ان قيام القطاع الخاص بدوره لا يعني فقط السماح له بفرص جديدة ومزايا خاصة وانما يعني ان يتحمل مسؤوليته كاملة، وان اتاحة الفرص لدور القطاع الخاص لا يعني اطلاقاً ازاحة لدور الدولة، ولكنه تطوير لاسلوب تدخل الدولة بحيث يغلب التدخل عبر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على التدخل بالوامر والتنفيذ المباشر، لقد اثبتت الوقائع والتجارب انه لا وجود لاقتصاد السوق الا في حاضنة قوية، ومعيار قوتها ليس بكثرة او حجم تدخلها وانما بفاعليتها . واقتصاد السوق لا يعني بأي حال من الاحوال الفوضى، فالسوق يتطلب وضع الشروط والاوزاع التي ينبغي على المتعاملين احترامها ^(١) .

لقد كانت البيئة الدولية والمحلية في جميع البلدان تعمل على توفير المناخ المناسب للقطاع الخاص بما يضمن الحفاظ على امواله بعيداً عن شبح التهديدات، فأن توفير هذه الحماية للشركات يجب ان لا تنسى مايجب ان تحققه هذه الشركات عملاً بموجبات الحماية، وهذا يقتضي الا تغفل رقابة الدولة عن متابعة أنشطة هذه المجموعات الاقتصادية الخاصة من خلال تشريع الانظمة التي تقوم بالحفاظ على القوام الاجتماعي للدولة بما يضمن تحقيق السلام الاجتماعي، ويجب ان يتم تكريس القواعد التي تضمن المنافسة الحرة الحقيقية بين المشروعات المختلفة من دون احتكار لشركة معينة لانتاج

(١) محمد غسان العلاق، تطوير القطاع الخاص، www.mafhoum.com ٢٦/٣/٢٠١٦.

سلعة معينة من هنا تظهر ضرورة الاسراع بتقديم قوانين حماية المستهلك وحماية المنافسة كي تواجه هذه الشركات بما يحقق الاستقرار في السوق الوطني بين الطرفين المنتج والمستهلك، وان ضمان نفاذ الاليات السابق ذكرها لا يكون الا اذا كانت الدولة تتمتع بأمكانيات اقتصادية قوية تعادل ان لم تفوق هذه الشركات العملاقة العابرة للحدود، وهذا لا يتحقق الا اذا عملت الدول تكتلات اقتصادية قادرة على مواجهة نفوذ هذه الشركات، وذلك لاننا نؤمن بسلامة اهداف القطاع الخاص الوطني ودوره في تحقيق التنمية الوطنية والعمل على مساندة كل ما يقوي المجتمع ويؤكد وجود الدولة المستقرة داخليا وخارجيا، فأن هذا الايمان لا يلبث ان يتزعزع في مواجهة القطاع الخاص الاجنبي الذي تمثله الشركات العملاقة العابرة للحدود التي غالباً لا تكتفي بنشاطها الاقتصادي، بل تكون لها تطلعات ابعد من ذلك، وتاريخها مع الدول النامية يشهد ذلك .

ان اتباع الاليات السابق ذكرها يؤدي الى ايجاد علاقة تبادلية بين القطاع الخاص وبين الدولة فكلاهما يفيد ويستفيد، ومن ثم لم يكن القطاع الخاص ممثلاً لـ (حكومة بديلة) للحكومة الرسمية، كما يبشر بذلك البعض، وانما سيكون بمثابة (حكومة مكملة) لدور الحكومة الرسمية، فالعلاقة بينهما اذن لم تكون علاقة تنافر وتعارض بل تكامل وتعاون بما يعود بالنفع على المجتمع ككل، وهذا التوصيف مانجده مستقراً لدى دول الشمال المتقدمة التي اتضحت فيها صورة العلاقة بين القطاع الخاص والحكومات الرسمية منذ فترة زمنية طويلة، مما ادى الى ايجاد دول قوية تتضح فيها ادوار الاجهزة والمؤسسات المختلفة في الدولة حيث يقوم كل شخص (عام او خاص) بدوره المنوط به بما يحفظ في النهاية للدولة وجودها القوي داخليا وخارجيا ان زمان الشك والريبة في ثبات قطاع الاعمال يجب ان يزول ويحل محله فكر تعاوني بناء تكاملي، والايمان التام بأن

الاقتصاد الناجح لا يتحقق الا بتوافق ما بين الدولة والقطاع الخاص، وعلى العالم العربي والدول النامية ان تفسح المجال لابناءها في قطاع الاعمال لتحقيق امال شعوبها في التنمية والتطوير الاقتصادي، ولعل الاقتصادي ينجح في ما فشلت فيه السياسة ^(١) .

المطلب الثالث: علاقة القطاع الخاص بالدولة في العراق:

العراق بوصفه احد البلدان النامية، فأن كل ما ذكر سابقاً في هذا المجال ينطبق عليه، حيث ان هناك دعوات ونصائح قدمت له بعد عام ٢٠٠٣م من قبل البلدان المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية (اليات العولمة) مفادها تبني ثقافة السوق وربط الاقتصاد الوطني بالعالمي مما تطلب انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والابقاء على ما يسمى بحكومة الحد الأدنى كبدل عن التخطيط المركزي والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي الا ان تحقيق هذا التمويل من المركزية الى اقتصاد السوق سيؤدي الى الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية اذا ما تم بسرعة وبدون دراسة مسبقة .

لكي يتم العمل وفق ثقافة السوق في العراق ينبغي اعادة النظر في العلاقة بين الدولة والسوق وفي جعل هذه العلاقة تكاملية بدلاً من تنافسية وزيادة دور الدولة في الاتجاه الرقابي والتنظيمي بالشكل الذي يحقق انسجاماً وتناغماً أكثر مع فلسفة السوق الحر وتوجيهاً كفوء للموارد وتحسين فرص المنافسة والازدهار الاقتصادي .

هنالك العديد من تجارب البلدان المختلفة بينت ان هناك اكثر من نموذج لتنفيذ تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتي يمكن بيانها بالاتي:

(١) الشرق الاوسط، علاقة القطاع الخاص بالدولة في زمن العولمة، موقع على الانترنت، ٢٠١٦/٣/٢٠.

النموذج الاول: يستعاض عن التدخل السابق للدولة بعدد من الوحدات الرقابية القطاعية التي تعمل بشكل مستقل، على ان يكون هناك تنسيق مستمر بين تلك الوحدات من اجل تجاوز واحتواء التناقض والازدواجية في نشاطها والتي قد تزيد من حدة القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي .

النموذج الثاني: وجود وحدة رقابية تشرف على جميع القطاعات، ان هذا النموذج يتطلب ان يكون نطاق تدخل الدولة في السابق محدوداً من حيث اللامركزية في اتخاذ القرارات والشفافية في الاعلان عن السياسات الاجراءات التي تتخذها الدولة مع توافر شروط المنافسة الحرة في كافة الاسواق .

النموذج الثالث: تشكيل لجنة وطنية عليا تتولى مهمة التخطيط لبرامج انسحاب الدولة وتقليص دورها في الحياة الاقتصادية وتكون لها الصلاحيات في متابعة تنفيذ بقية الوزارات والجهات الرقابية لتلك البرامج وعلى الصعيد الوطني، وعلى سبيل المثال ان تتولى اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء مسؤولية ذلك مما لها من المام في هذا المجال^(١) .

ان النموذج الثالث هو الانسب للتطبيق في حالة الاقتصاد العراقي بهدف اعادة النظر من اطار تدخل الدولة من حيث القيام بأنشاء لجنة وطنية عليا ترتبط بمجلس الوزراء تتولي مهمة مراجعة الاجراءات والقواعد المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والعمل باتجاه الاصلاح الرقابي وتخطيط برامج انسحاب الدولة ومتابعة التنفيذ، ويتم ذلك من خلال اعطاء الدور الى الوزارات والجهات الرقابية القطاعية، ويترك للجهات التنفيذية حرية

(١) علي عباس فاضل الساكني، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم العلاقات الاقتصادية

مراجعة نطاق تدخل الدولة كلاً ضمن اختصاصه ومجال عمله وتقديم الملاحظات بشأن خطط الانسحاب الى اللجنة العليا على ان يكون دور هذه الجهات مكمل لعمل اللجنة .

اما دور الدولة على الصعيد الخارجي فينبغي ان يتحدد في عدم التشديد فيما يتعلق بشروط الدخول الى الاسواق العالمية او تأخير الدخول بعد ان يتم تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية لشروط الانفتاح والتي من شأنها ان تدمج الاقتصاد العراقي في سوق اوسع، الامر الذي يحفز على النمو لكون السوق الاوسع يفسح المجال امام الابتكار والابداع والتجديد، ويسمح بزيادة الاستثمارات ويوفر المزيد من فرص العمل ويوسع الخيارات امام الشركات المحلية في البحث عن مصادر الانتاج العديدة والمتنوعة وذات الجودة والمواصفات العالية لتطوير قطاعات الانتاج بمختلفها من اجل تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية .

وينبغي ان يكون هنالك انتقال تدريجي وواضح في الاقتصاد العراقي من النظام المركزي الى نظام السوق مع اعطاء الدور للقطاع الخاص والحفاظ على دور الدولة في التخطيط والعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، ففي حالة الاقتصاد العراقي لا يمكن الاعتماد على نظام السوق لوحده كبديل عن دور الدولة لان الاقتصاد العراقي يفتقر الى شروط المنافسة الحرة في كافة اسواقه .

وهناك رأي صارم حول التحول الى اقتصاد السوق هو: اما بلادنا فلا تحتاج الى كل ذلك، حيث انها دولة نفطية لديها موارد كبيرة ورصيد كبير من العملة الاجنبية، وقادرة على سداد التزاماتها المالية، اذا احسنت استخدامها لمواردها المالية بشكل عقلاني وعن طريق التخطيط الشامل، وتحشيد الموارد وتوزيعها بشكل كفوء وتجنب الهدر والتبذير والوقوف بكل حزم وقوة ضد الفاسدين، وتنظيم عملية الاستيراد، بالغاء سلع الترف والكمالية، والغاء

استيراد السلع التي يمكن انتاجها محلياً، وتشجيع المعامل المتوقفة، وتمويلهم بالقروض الميسرة او المعفية، ويمكن اعفائها من الضرائب في بداية تشغيلها، ومنع استيراد السلع الزراعية بأنواعها لحمايتها من المنافسة من السلع الشبيهة المستوردة لكي يوفر دخلاً يسد الحاجة الانسانية للمواطن على ان يتم ذلك على اساس التخطيط وتحديد الاهداف والاولويات عبر مراحل متعددة وتقديم الاله على المهم (١) .

اخيراً ومن اجل ضمان نجاح التحول الى نظام السوق وتقليل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والتي من الممكن ان يتحملها الاقتصاد العراقي عند عملية التحول ينبغي ان تتوفر جملة من الشروط اهمها:

١- ضرورة توفر سند قانوني لعمل اللجنة الوطنية العليا مع ضمان الشفافية والمساءلة بالنسبة لعمل اللجنة .

٢- توفر الكوادر البشرية المؤهلة وذات الخبرة والدراية الكاملة بنظام السوق للقيام بمهمة التحول والقادرة على تقييم الاجراءات المتخذة واجراء التعديلات التي تتسجم مع آلية السوق وتحسين فرص المنافسة، كما ويمكن الاستعانة بالخبرات الدولية وتجارب البلدان التي سبقت العراق بذلك مع الاخذ بنظر الاعتبار ظروف وخصوصية الاقتصاد العراقي .

٣- ان تكون عملية الانسحاب بشكل تدريجي وبمراحل عند التنفيذ ولا تتم بمرحلة واحدة، وتشمل مختلف الاسواق بشكل منظم يضمن تحقيق المنافع الايجابية من النشاط الاقتصادي .

(١) محمد الوائلي، لسان حال الحزب الشيوعي العراقي، اتحاد الشعب، العولمة سبب مباشر للفقر... بحث

ان الحاجة الى التحول من النظام المركزي الى نظام السوق،لايعني الانسحاب الكامل للدولة،واطلاق العنان لنظام السوق وحده،وانما اعطاء الدولة امكانية اكبر في الرقابة والاشراف والتنظيم في الحياة الاقتصادية،بمعنى ان الانتقال الى اقتصاد السوق لا يبرر اختفاء الدولة ولكنه يتطلب تغييراً في شكل دورها بحيث تتدخل الدولة بالحياة الاقتصادية بأعبائها سلطة لان سلطة الدولة لاغنى عنها كما ان تدخلها سيتم بوسائل تعزز الكفاءة الانتاجية وتحقق العدالة وتوفر الخدمات الاساسية في الصحة والتعليم والامن والبنى الاساسية.

المبحث الثالث

القطاع الخاص ضرورة والمستقبل .

المطلب الاول: القطاع الخاص ضرورة ام مجرد صيغة تكميلية .

اعتبر سابقاً القطاع الخاص قطاعاً ثانوياً متمماً لدور القطاع العام، اما اليوم ومن خلال الظروف والاحتياجات فقد تأكد ان كل مجتمع اقتصادي متوازن لابد من وجود كافة القطاعات فيه، ولكل دوره، ولا بد من اطلاق المبادرات الفردية وتحفيزها على اختلاف اشكالها وانواعها .

ومن ابرز خصائص القطاع الخاص التي تجعله ضرورة تنموية، هو سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه واستدراك لوازمه دون المرور في قيود الروتين واساليبه المعقدة، مما يسهم في انجاز العمل الاقتصادي بفاعلية وكفاءة، وهذا ما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني (١)

والسؤال هنا ما هو دور القطاع الخاص في عملية التنمية؟ ان للقطاع الخاص دوراً اساسياً وفاعلاً اذا ما تم وضعه على السكة الصحيحة والواضحة، في ظل رعاية الدولة دون ان تتركه ينمو بصورة عشوائية بدون اهداف محددة وواضحة، عليه لا بد من دراسة متأنية للواقع الراهن للقطاع الخاص، وموقعه الحالي وما يجب ان يكون عليه في الاقتصاد الوطني .

(١) محمد غسان القلاع، تطوير القطاع الخاص، www.Mafhoum.com، ٢٠١٦/٤/٤.

اننا نعتقد على الدولة ازالة جميع العقبات من امام القطاع الخاص ليس تسهيلاً لعمله فقط وليس تفريطاً في حق الدولة، وانما دفعاً لعملية التنمية ليشترك بها كل قادر عليها، ويسهم بذلك في توفير فرص عمل للسواعد التي تنزل يومياً الى سوق العمل، ويضع نشاطها وجهدها في اتجاهات منتجة، ولا تبقى عالة على المجتمع، او تتقاذفها ابواب الهجرة الخارجية .

ان الشوط المتقدم الذي انجزه القطاع الخاص على طريق المشاركة الاقتصادية، من خلال اسهامه بالاستثمار وزيادة انتاج هذا القطاع الهام، ووضع مصالح الوطن على سلم اولوياته فإنه يواجه جملة من التحديات منها ضعف المبادرة التي تضطلع بها الحكومات، وضعف الادارة وتقشي مظاهر الفساد، والمساس بحقوق المواطنين واموالهم، ولاجل تذليل هذه التحديات فلا بد من اتخاذ عدة خطوات لاستمرار هذا القطاع في العطاء كما مرسوم له، ومن اهم هذه الخطوات:

- ١- تشجيع القطاع الخاص على تفعيل مشاركته في خدمة المجتمع وزيادة اسهامه في رعاية الانشطة المختلفة والتقيد بقيم الوحدة الوطنية والابتعاد عن كل مظاهر التمييز .
- ٢- حث القطاع الخاص على اخذ الدور الرئيس بالاستفادة من الكفاءات العلمية من سوق العمل من خلال المساهمة في اعداد البرامج التدريبية والتربوية لتأهيل الشباب وتحفيزه على الاستثمار المباشر والمستمر في البحث العلمي والدراسات، واعطاء الاولوية لهم في العمالة والتوظيف .
- ٣- حث القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات الاقتصادية الوطنية وخاصة المشاريع التنموية الكبرى، والاستمرار في تحديث وتطوير البنية التشريعية والادارية والقانونية والاجرائية التي تحفز وتشجع الاستثمار الخاص في المرافق الاقتصادية^(١).

(١) القطاع الخاص، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ٢٠١٦/٣/٣٠.

المطلب الثاني: القطاع الخاص ٠٠٠ رؤية مستقبلية:

لم يكن نمو القطاع الخاص بحجم طموحاته وتوقعات القائمين عليه، وإذا قارنا النمو الذي حققه القطاع الخاص في منتصف القرن الماضي مع نمو هذا القطاع في الوقت الحالي، رغم الطفرات ونمو الثروات نتيجة لأسباب لا تنافسية معظمها احتكارية، فإن المساهمة الفعلية لهذا القطاع في الحياة الاقتصادية مختلفة ومتباعدة لان المساهمة في ذلك الوقت كانت ضمن مشاريع وشركات صناعية وتجارية وخدمية مساهمة في أغلبها، استطاعت تجميع رؤوس الأموال واستثمارها في مشاريع ادت لنمو اقتصادي واضح، اما المرحلة الحالية لم تتبلور بنيتها بشكل واضح، لافتقارها للبنية التشريعية الواضحة، حيث ان انفتاح السوق المصرفية على القطاع الخاص من اهم التطورات، الا ان العمل الاقتصادي ما زال بحاجة لقنوات تمويلية اكبر وبتسهيلات اوسع، وسقف اكبر وضمن شروط معقولة لا تعجيزية، اما البنية التحتية ورغم التطور الذي شهدته بعض جوانبها الا ان ما مطلوب اكبر من ذلك واكثر، لانها الحافز الرئيسي لقيام استثمارات وخدمات جديدة سواء من الداخل او الخارج، الا ان الخطط غائبة عن متطلبات المستثمرين وخاصة بما يتعلق بالمزايا النسبية لكل منطقة وموادها الاولية المتاحة والمستوى الثقافي والعلمي والعمالة المتوفرة في كل منطقة.

يتعرض القطاع الخاص اليوم وخاصة في البلدان النامية الى تحديات منها:

- ١- الانفتاح التجاري على تكتلات واتفاقيات تتمايز في قدرتها الاقتصادية وتفوقها .
- ٢- عجز التشريعات واساليب العمل المتبعة حالياً على تحقيق الجو الملائم لعمل القطاع الخاص .

- ٣- غياب التنظيم المؤسسي لاغلب منشآت القطاع الخاص .

ولاجل مواجهة هذه التحديات لابد من اتخاذ خطوات مهمة وجادة منها:

- ١- منح القطاع الخاص ميزة الاعفاء الكمركي ومنع استيراد السلع المنافسة .
 - ٢- اقرار نظام السعر الذي يحدده التنافس وليس الاحتكار، فأقتصاد السوق من خلال هذا النظام يؤدي الى تحقيق الكفاءة القصوى في استخدام الموارد النادرة للاقتصاد من خلال التعادل الحدي للاسعار والنفقات، فنظام السعر هو الذي يوجه الانتاج ويحدد انواعه وكميته تبعاً لتغيرات الاسعار، ويحقق التوازن بين حجم الانتاج وحجم الاستهلاك .
 - ٣- الغاء جميع ما يرتبط بالتسعير الاداري للسلع والخدمات الذي خلق تشوهات اقتصادية ومالية بالغة الخطورة ووضع برنامج للالغاء التدريجي للدعم الذي يشوه الاسعار، واعتماد الية لرعاية الطبقات الاقل دخلاً .
 - ٤- التأكيد على دور القطاع الخاص الوطني المؤمن للمنافسة الشريفة، وغير المستغلة والاحتكارية .
 - ٥- نج القطاع الخاص في تنفيذ الخطط المستقبلية ونقله من التوجس والخوف الى المشاركة والتعاون .
 - ٦- متابعة انجاز التشريعات الملائمة لتنشيط عمل القطاع الخاص ومنها اعادة النظر للتشريعات الضريبية لتكون واضحة ومبسطة ومعتدلة ومحفزة للعمل الاقتصادي وكذلك كافة القوانين المتعلقة بالعملية الاقتصادية .
- وكي لا يفهم من هذا الكلام ان القطاع الخاص يعارض التدخل الحكومي في العملية الاقتصادية، فأني اود التأكيد بشكل لامجال فيه للشك او التأويل ان القطاع الخاص مع دور قوي وفاعل للحكومة ولكن في الاتجاه الصحيح من خلال وضع القواعد والاسس والتوجيه لخلق حالة من التنافسية الحقيقية .

علماء ان العولمة تسعى دائماً لازاحة دور الدولة في العملية الاقتصادية من اجل الوصول الى ربط اقتصاديات الدول بالنظام العالمي الجديد وخضوعه لهذا النظام المالي بالخداع والاشراك التي تؤدي الى انتهاك السيادة الاقتصادية الوطنية .

ان ما سيحقق القطاع الخاص في الفترة القادمة اذا ماتم اعتماد السوق بجميع تشريعاته وسياسته وآلياته بشكل فعلي، فمن المؤكد ان أي رجل اعمال او مبادر لن يتوانى عن اقامة مشروع جديد وتوسيع ما هو قائم اذا لمس نية تشريعية مشجعة ومستقرة وبنية تحتية متطورة وفرص استثمارية ذات ريعية، وهذا هو قانون السوق ^(١) .

لكي يحقق القطاع الخاص النجاح المرجو منه في البلدان النامية، لابد ان يتحقق الاندماج الكامل بين القطاع الخاص و(اقتصاد السوق الاجتماعي)^(٢)، وينبغي تشجيع هذا القطاع على خلق مبادرات اجتماعية تساهم مع الجهد الحكومي في دعم الطبقات الاقل دخلاً، من خلال تنشيط المنظمات والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية ذات الطابع الخيري والتنموي، هذا من جهة القطاع الخاص الوطني، اما من جهة القطاع الخاص الاجنبي ينبغي ان تتاح نفس الفرص والتسهيلات .

(١) محمد غسان العلق، دور القطاع الخاص في اقتصاد السوق الاجتماعي، بحث منشور على الانترنت، ٢٠١٦/٤/٣ .

(٢) اقتصاد السوق الاجتماعي: هو هوية القطاع الخاص في اكثر البلدان الاسلامية لانه يراعي العدالة الاجتماعية اضافة الى حرية السوق .

الخاتمة:

الاستنتاجات:

- ١-تعتمد العولمة بأفكارها على الية السوق ومبدأ الانفتاح الاقتصادي،وحيادية الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية وانسحابها ليحل محلها القطاع الخاص،واشاعة الثقافة المادية والمعنوية الامريكية والسيطرة على اذواق البشر من خلال الاعلام .
- ٢-تحقيق مصالح الدول الغربية والقوى المتحالفة معها،فضلاً عن الهيمنة الامريكية على اقتصاديات العالم من خلال القضاء على سلطة الدولة في المجال الاقتصادي .
- ٣-اضعاف فاعلية المنظمات والتجمعات السياسية والاقليمية والدولية .
- ٤-العمل على قتل روح الانتماء في نفوس ابناء الدول، واحداث تجزئة داخلية في البلدان وخاصة النامية منها،حتى ينشغلوا بأنفسهم،بحيث تصبح دويلات صغيرة وضعيفة ومهزوزة .
- ٥-هناك اليات يتم من خلالها نشر افكار العولمة ومبادئها،متمثلة في الصندوق والبنك الدوليين،ومنظمة التجارة العالمية،وكذلك الشركات المتعددة الجنسية والتي من خلالها يتم تعميق فكرة حياد الدولة .
- ٦-هنالك العديد من وجهات النظر حول دور مؤسسات الدولة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي،فهناك من يؤيد عمل القطاع العام وماله من منافع اجتماعية، وهناك من ينتقده ويؤيد عمل القطاع الخاص لما فيه من ايجابيات ومزايا عديدة،ان هذه الاراء تعكس مدى قبول فلسفة الية السوق كنظام اقتصادي او رفضها .

٧-توجد العديد من النماذج للتحويل من النظام المركزي يمكن الاسعانة بها وتطبيقها في العراق والدول النامية،بعد ان يتم دراستها واحتياجاتها والشروط الواجب توفرها لانجاح عملية تطبيق انسب هذه النماذج .

المقترحات:

١- الاسراع بأصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار ليكون نظاماً لعمل جميع القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة والمشاركة بدون أي تمييز وتلازم ذلك مع اصدار قوانين تتعلق بمكافحة الاغراق •

٢- إذا اريد للقطاع الخاص ان يعمل وينتج ويساهم في التنمية،يجب ان يعمل في ضل القواعد لا الاوامر،وهذا يعني ترك الحرية للأفراد والشركات للعمل في اطار قواعد عامة للسلوك متفق عليها ضمن قوانين وتشريعات تشجع التنافسية وان يكون تدخل الدولة عبر السياسات المالية لخلق الجو التنافسي المطلوب،من خلال ضمان حرية المنافسة في السوق أي الوصول الى حالة التنافس الكاملة لا المنافسة الاحتكارية،وخلق حالة من تكافؤ الفرص بين المتعاملين في السوق .

٣- ايجاد نظام مالي ونقدي مستقر غير معرض للهزات، بحيث لا يخسر المواطن امواله نتيجة هزات ناجمة عن اسباب غير اقتصادية، وكذلك متابعة التشريعات الملائمة لتنشيط عمل القطاع الخاص ومنها اعادة النظر بالتشريعات الضريبية، وكافة القوانين المتعلقة بالعملية الاقتصادية لتحفيز الانتاج الوطني والاستثماري لتحقيق التنمية .

٤- افساح المجال للقطاع الخاص لدخول جميع الميادين والقطاعات التي يرغب العمل فيها .

٥- من اهداف العولمة التي تم تحقيقها هو هيمنة الاطراف القوية، وان مواجهة العولمة بات شبه مستحيل، حيث اصبح الدخول في هذا النظام واقع لا بد منه، ولابل مواجهة هذه

الهجمة لابد من ايجاد آليات للحفاظ على الخصوصيات، ولن يأتي ذلك الا من خلال ارادة قوية هي ارادة البقاء والمنافسة في السوق الحضاري العالمي.

٦- لابد من مواجهة العولمة من خلال العمل على تحصين الفرد وتجنبه التهميش وغائلة الفقر، وذلك بتفعيل مؤسسات التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، والعمل مع مؤسسات المجتمع المدني الغير مسيسة لرفع المستوى الاقتصادي، وكذلك تحصين هوية الامة، وذلك بتدعيم وحدتها الثقافية والابتعاد عن كل ما يخلخل هذه الوحدة، وخاصة بعد ادراك التناقض بين خطاب العولمة وسلوك دعايتها.

٧- لا ينبغي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ان يكون على حساب القطاع الخاص وانهاء دوره في الاقتصاد الوطني، وان تكون موازنة حقيقية بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص وذلك لتحقيق التنمية، وبالمقابل على الدولة عدم الاقدام على التخلص من مؤسسات القطاع العام في البلدان النامية عموماً والعراق خصوصاً بشكل سريع وغير مدروس لتقادي الوقوع في مشكلات اقتصادية واجتماعية، واما في العراق فيجب العمل على اصلاح القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وذلك بجعله فاعلاً واكثر انتاجية والتزاماً بالاستثمار في مجالات الانتاج الحقيقي.

٨- لا يمكن للدولة ان تنسحب من الحياة الاقتصادية وفقاً لدعوات العولمة وآلياتها، ليس في البلدان النامية فقط بل وحتى المتقدمة، لما تملكه الدولة من امكانات وادوات تساعد في معالجة المشكلات الداخلية والخارجية.

٩- العمل على دعم القطاع الخاص في الدول المتقدمة لتمكينه من تملك منشآت القطاع العام بدلاً من الشركات الاجنبية وهذا يعني استبعاد الاستثمارات الاجنبية الخاصة عن اقتصاد البلد.

١٠- نوصي بالعمل على تطبيق التحول الاقتصادي الى نظام السوق في العراق، الذي يتضمن انشاء لجنة وطنية عليا تكون مهمتها الاشراف والرقابة وتنظيم عملية التحول.